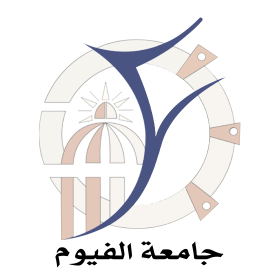
|  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- |
| **م** | **الاســــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــم** | **التوقيــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــع** | **ناجح/راسب** |
| **1** |  |  |  |
| **2** |  |  |  |
| **3** |  |  |  |



**كلية : دار العلوم**

**قسم :**

**الفرقة: الأولى**

**اسم الطالب (رباعي) : إسراء خالد محمود محمد**

**حالة الطالب: مستجد**

**الشعبة : انتظام**

**أستاذ المقرر : د- احمد القاضي ، د- علي عفيفي**

**البريد الإلكتروني : ik1227@fayoum.edu.eg**

**بحث بعنوان : الاستعارة بين القدماء والمحدثين واختلاف العلماء حول وجود المجاز في اللغة والقرآن**

**مقدم ضمن إجراءات مقرر (اسم المقررات) :**

**ملخص البحث ( أهم النقاط التي سيتناولها البحث ):**

* **مزية الاستعارة وبلاغتها بين القدماء والمحدثين**
* **مفهوم علم البيان والحقيقة والمجاز**
* **اختلاف العلماء حول وجود المجاز في اللغة والقرآن**
* **مفهوم التشبية في البلاغة العربية**

**لجنة الممتحنين و المصححين**

**المقدمة**

**إن الاستعارة هي أداة جمالية و تعبيرية وجدت منذ أقدم ما وصلنا من أعمال في اللغة و الأدب، بدءا من اليونان و مرورا بالبلاغيين العرب و وصولا إلى الدرس اللغوي و الأدبي الحديث و المعاصر، و قد تجاذب هذا المصطلح مجموعة من الأنساق المفهومية، فكل حقل يتعامل مع الاستعارة من حيث أنها أداة للمعنى وفق تصوراته و أساليبه في الفهم و التفسير، و قد يظن القارئ العادي أن حدود الاستعارة تتسم بالبساطة من حيث الفهم، و لكن الواقع يثبت عكس ذلك، فقد أنجزت البحوث العديدة حول كلمة بسيطة التركيب تسمى استعارة، و قد حاولنا في هذا البحث أن نوضح و لو بالجزء اليسير حول هذا الموضوع.**

**لا يمكن أن يخلو أي خطاب أدبي شعريا كان أم نثريا من الاستعارة، و التي تعد أرقى إنجاز يقوم به منتج الخطاب و لما تقع كلمة استعارة على ذهن كل مبتدئ له ثقافة محدودة في اللغة و الأدب، يأخذ في حسبانه مفهوما وحدًّا بسيطا لهذا المصطلح، و لكن الواقع يثبت عكس ذلك، فالاستعارة و منذ البحوث اليونانية القديمة و مرورا بمجهودات العرب القدامى، و وصولا إلى علماء اللسان و الأدب في العصر الحديث و المعاصر، قد دخلت في تجاذبات و أخذ ورد حول هذا المفهوم، كونها أداة تتسم بالتعقيد، فظاهر الاستعارة هي فهم بسيط، و لكنه في حقيقة الأمر يختلف من حيث الآلية المفهومية من حقل إلى آخر، و لهذا جاء بحثنا لإماطة اللثام حول الاستعارة، و لو بالجزء اليسير لموضوع ضخم لا يتسع المقام للخوض فيه، و لكننا نجمع حول هذا الموضوع ما استطعنا الي ذلك سبيلا، بما توفر من مصادر و مراجع و آراء و أفكار .**

الموضوع

* مزية الاستعارة وبلاغتها بين القدماء والمحدثين
* مفهوم علم البيان والحقيقة والمجاز
* اختلاف العلماء حول وجود المجاز في اللغة والقرآن
* مفهوم التشبية في البلاغة العربية

**المجال الأول**

**المباحث ( عناصر البحث )**

**الاستعارة في البلاغة العربية القديمة:**

 معنى الاستعارة في المجاز هو معناها في الحقيقة، و الثاني أصل الأول و أساسه، فالرجل يستعير من الرجل بعض ما ينتفع به، مما عند المعير و ليس عند المستعير، و مثل هذا لا يقع إلاّ بين شخصين بينهما تعارف و تعامل فتقتضي تلك المعرفة استعارة أحدهما من الآخر، فإذا لم يكن بينهما معرفة بوجه من الوجوه فلا يستعير أحدهما من الآخر من أجل الانقطاع و فقد الصلة و العلاقة.

أول من تطرق لتعريف الاستعارة هو الجاحظ ( ت 200هـ ) في كتابه " البيان و التبيين "، و تعريفه أقرب إلى المعنى اللغوي منه إلى الأدبي، فذهب إلى أن الاستعارة هي: " تسمية الشيء باسم غيره إذا قام مقامه ".

و كثيرا ما يستعمل الجاحظ في تعليقاته على النصوص عبارات: على التشبيه، و على المثل، و على الاشتقاق، و بمعنى الاستعارة أو المجاز بمعناه الذي تندرج تحته الاستعارة، و ليس في ذلك غرابة، فالاستعارة مجاز علاقته المشابهة و كلمة التشبيه ترد عند تحليل الاستعارة أو إجرائها، ثم هي في حقيقتها تشبيه حذف أحد طرفيه.

إن تعريف الجاحظ للاستعارة، تعريف ليس فيه حصر لأنواعها، و قد تبعه في ذلك البلاغيون الأوائل كــ " ابن قتيبة " (ت276هـ) و " المبرد " (ت285هـ) و " ابن المعتز " (ت296هـ) و غيرهم.

تحدث ابن قتيبة عن الاستعارة، حيث قال: " فالعرب تستعير الكلمة فتضعها مكان الكلمة إذا كان المسمى بها بسبب من الأخرى، أو مجاورا لها أو مشاكلا".

و أخذ البحث في الاستعارة يزداد عمقا و تنضج معالم الاستعارة الفنية، و انصب البحث في تحديد خصائص الاستعارة و مكوناتها الأساسية، و نرى ذلك واضحا عند " القاضي الجرجاني " (ت392هـ) حين قال: " الاستعارة ما اكتفى فيها بالاسم المستعار عن الأصل، و نقلت العبارة فجعلت مكان غيرها، و ملاكها تقريب الشبه، و مناسبة المستعار له للمستعار منه و امتزاج اللفظ بالمعنى حتى لا يوجد منافرة بينهما، و لا يتبين في أحدهما إعراض عن الآخر ".

بحث " أبو هلال العسكري " (ت395هـ) في الاستعارة، فأراد تعريفها و النظر في وظيفتها داخل النص الأدبي فذهب إلى أن " الاستعارة نقل العبارة عن موضع استعمالها في أصل اللغة إلى غيره لغرض، و ذلك الغرض إمّا أن يكون شرح المعنى و فضل الإبانة عنه، أو تأكيده و المبالغة فيه، أو الإشارة إليه بالقليل من اللفظ، أو تحسين المعرض الذي يبرز فيه، و هذه الأوصاف موجودة في الاستعارة المصيبة، و لولا أن

**مزية الاستعارة وبلاغتها بين القدماء والمحدثين**

، و بهذا أرادوا التوصل إلى الخيط الفاصل بين الاثنين، على أن الذي يجلي الأمر في هذه الحالة هو التطبيق، و تساوق المعنى في بناء العبارة الأدبية، فما صرّح به الشاعر بالأداة فهو تشبيه لا محالة، و ما أبعد الأمر في رأياه إذا انتقل المعنى من حالة معنوية إلى حالة حسية، و خفي المدلول التشبيهي، و من ثم يبرز لنا إيحاء المعنى الدلالي للألفاظ، و نستطيع بإدراك الصورة أن نحدد أبعاد الاستعارة .

و نستطيع أن نقول من هذا كله إن الاستعارة ضرب من المجاز كما عدّها البلاغيون، و علاقتها مع التشبيه

علاقة العام بالخاص أو العكس، فالاستعارة من أساليب العرب القديمة تقف مع التشبيه في التصوير. و قد تؤدي الاستعارة أكثر مما يؤديه التشبيه من تشكيل الصورة

مفهوم الاستعارة عند المحدثين :

ﯿﺘطرق اﻟدﻛﺘور ﻤﺼطﻔﻰ ﻨﺎﺼف إﻟﻰ وظﯿﻔﺔ اﻻﺴﺘﻌﺎرة داﺨل اﻟﻨظﺎم اﻟﻛﻼﻤﻲ، وﯿرى أﻨﻬﺎ ﻟﯿﺴت زﯿﻨﺔ وٕاﻨﻤﺎ ﻫﻲ ﺠزء أﺴﺎﺴﻲ ﻤن ﻨظرﯿﺔ اﻟﻤﻌﻨﻰ ، ﻛﻤﺎ ﯿﻼﺤظ أن اﻟﺘﻌﺒﯿر اﻻﺴﺘﻌﺎري ﯿﺴﺘﻌﻤل ﺒدﻻً ﻤن ﺘﻌﺒﯿر ﺤرﻓﻲ ﻤﻌﺎدل ﻟﻪ ، وﯿﺴﻤﻲ ﻫذا- ﻨظرﯿﺔ اﻻﺴﺘﺒدال ﻓﻲ اﻻﺴﺘﻌﺎرة - وﻓﻘﺎً ﻟرأي ﻤﺎﻛس ﺒﻼك ، وﯿﻌﻨﻲ ﻫذا أن اﻟﻤﻌﻨﻰ اﻟذي ﻋﺒرت ﻋﻨﻪ اﻻﺴﺘﻌﺎرة ﯿﻤﻛن أن ﯿُﻌﺒرّ ﻋﻨﻪ ﺒﻛﻼم آﺨر ﺤرﻓﻲ ، وﻟﻛن اﻟﻐرض ﻤن اﻟﺘﻌﺒﯿر اﻻﺴﺘﻌﺎري ﻫو ﻏرض أﺴﻠوﺒﻲ ، واﻟﺘﻌﺒﯿر اﻻﺴﺘﻌﺎري ﯿﻤﻛن أن ﯿﺸﯿر إﻟﻰ ﺸﻲء ﻤﺠﺴّم ﻻ ﯿوﺠد ﻓﻲ اﻟﺘﻌﺒﯿر اﻟﺤرﻓﻲ ؛ إذ إنّ اﻟﻌﻼﻗﺔ ﺒﯿن طرﻓﻲ اﻻﺴﺘﻌﺎرة ﻫﻲ ﻋﻼﻗﺔ اﻨﺼﻬﺎر واﺘﺤﺎد ، إذ ﯿﺘﺤول اﻟﻤﺴﺘﻌﺎر ﻟﻪ إﻟﻰ ﻛﺎﺌن ﺤﻲ ﯿﺤﻤل ﻛل ﺼﻔﺎﺘﻪ وﺨﺼﺎﺌﺼﻪ وﻤﻼﻤﺤﻪ واﻻﺴﺘﻌﺎرة ﻓن ﻗوﻟﻲ ، ﻗد ﯿﺠﻤﻊ ﺒﯿن اﻟﻤﺘﺨﺎﻟﻔﯿن ، وﯿوﻓق ﺒﯿن اﻷﻀداد ، وﯿﻛﺸف ﻋن إﯿﺤـﺎﺌﯿـﺔ ﺠدﯿدة ﻓﻲ اﻟﺘﻌﺒﯿر ، ﻻ ﯿﺤس ﺒﻬﺎ اﻟﺴﺎﻤﻊ ﻓﻲ اﻻﺴﺘﻌﻤﺎل اﻟﺤﻘﯿﻘﻲ ، وﻫﻲ ﻤن أﺒرز أﺴﺎﻟﯿب اﻟﺒﯿﺎن اﻟﻌرﺒﻲ .

وﻫﻨﺎك ﺨﺼﺎﺌص ﻓﻨﯿﺔ ﻨﻠﻤﺴﻬﺎ ﻓﻲ اﻻﺴﺘﻌﺎرة ، ﻨﺠﻤﻠﻬﺎ ﻓﯿﻤﺎ ﯿﺄﺘﻲ:

اﻻﺴﺘﻌﺎرة ﺘﻨﺘﻘل ﺒﺎﻟﻨص ﻤن اﻟﺠﻤود اﻟﻠﻔظﻲ اﻟﻤﺤدد ﻟـﻪ إﻟﻰ اﻟﺴﯿر ورة ﻓﻲ اﻟﺘﻌﺒﯿر.

ﯿﺘﺠﻠﻰ ﻓﻲ اﻻﺴﺘﻌﺎرة إﻋطﺎء ﺼﻔﺔ اﻟﻔﻌل ﻟﻤن ﻻ ﯿﻔﻌل

ﺘﻤﺜل اﻻﺴﺘﻌﺎرة ﺘﻬوﯿل اﻷﻤر ودﻗﺔ اﻟﻤﺒﺎﻟﻐﺔ وﺸدة اﻟوﻗﻊ وﻫﻲ ﺒﻌﯿدة ﻋن اﻟﻛذب.

ﯿﻼﺤظ ﻓﻲ اﻻﺴﺘﻌﺎرة اﻟﺘﻘرﯿب اﻟوﺼﻔﻲ ، وﻤراﻋﺎة اﻟﻤﻨﺎﺴﺒﺔ ، وﻟﻤﺢ اﻟﺼﻠﺔ ﺒﯿن اﻷﺼل واﻟﻨﻘل اﻻﺴﺘﻌﺎري

وﻗد ﺠﻤﻊ ﻛﺜﯿرٌ ﻤن اﻟدارﺴﯿن ﺒﯿن اﻻﺴﺘﻌﺎرة واﻟﺼورة ، وأرﺠﻌوا اﻟﺼورة إﻟﻰ اﻻﺴﺘﻌﺎرة ، وﻫذا اﻟرأي ﻤرﻓوض ؛ ﻷن ﻓﯿﻪ إﻫﻤﺎل ﺒﺎﻗﻲ اﻟﻤﺤﺴﻨﺎت اﻟﺒﯿﺎﻨﯿﺔ .

**تابع مزية الاستعارة وبلاغتها بين القدماء والمحدثين**

**تابع مزية الاستعارة وبلاغتها بين القدماء والمحدثين**

**مفهوم علم البيان والحقيقة والمجاز**

البيان لغةً: مصدر الفعل بانَ، وهو من الوضوح والظهور، يُقال: بان الشيء بياناً إذا اتّضح وظهر.

البيان اصطلاحاً: هو علمٌ يعرف به إيراد المعنى الواحد بطرقٍ مختلفةٍ مع وضوح الدلالة عليه.

واضع علم البيان

لعل مقولة (أوّل من وضع العلم) باتت من مسلّمات البحث العلميّ، وهي على صحة قربها من تحديد الأوّليّة، إلا أنّها ليست سوى صيغةٍ لغويّة للتعبير عن اليد التي اشتهر العلم على يديها، ومن هنا، فإنّ الحدي ثعن علم البيان وأوّليّة وضعه، تجعلنا نحتكم إلى الموضوعيّة في ذكر تاريخ نشأة هذا العلم، فقد قيل إنّ أوّل من دوّن مسائلَ هذا العلم، هو أبو عبيدة معمر بن المثنّى في كتابه (مجاز القرآن)، ولكنّ الجاحظ  الجاحظ عمرو بن بحر، في كتابه (البيان والتبيين) كان قد أرسى معالم البيان وأسس بنيانه، ثم تبعه من تبعه ممن سبق ذكر كتبهم، والراجح مع كل ذلك أنّ الفضل بعد الله تعالى، يعود إلى الجاحظ؛ " لأنّه جمع طائفةً من النّصوص توضّح لنا توضيحاً حسناً كيف كانَ العرب يتصوّرون البيان العربيّ في القرن الثّاني والنّصف الأوّل من القرن الثّالث، وتعطينا صورةً مجملةً لنشأة البيان العربيّ"، وهذا ما لم يسبقه إليه أحد، ولكننا أيضاً لا نستطيع أن ننكر أنّ علماء البلاغة كلّهم قد تميّزوا في أطروحاتهم، وقدموا لهذا العلم ما حفظه لهم التاريخ.

أقسام علم البيان

يمكن القول بأن دراسة علم البيان عند القدماء، قد جاءت ضمن إطار دراسة العلاقة بين اللفظ والمعنى، فهذا عبدالقادر الجرجانيّ يجعل الحديث عن علاقة اللظ بالمعنى أساساً ينطلق منه في كتابه أسرار البلاغة، والخطيب القزويني في تلخيصه، ينتهي إلى أن علاقة اللفظ بالمعنى لا تخرج عن علاقة المطابقة أو التّضمّن أو الالتزام، وأنّ الأولى علاقة وضعية، أما الأخيرتان، فعلاقتان عقليتان، فعلم البيان كما يشير القزوينيّ، يولي جل اهتمامه لهاتين العلاقتين، ويجعلها مدار بحثه، ودراسته، وليس له في الأولى، محل رعاية أو عناية؛ إذ العلم بوضع الألفاظ إزاء مدلولاتها، يحرمها خصيصة التفاضل في الوضوح، الناجمة عن التفاوت والاختلاف، وهذا الاهتمام البيانيّ بعلاقتي التضمّن والالتزام جعلته محصوراً في ثلاثة أقسام، هي: التشبيه، والكناية، والمجاز، ومنه الاستعارة.

الحقيقة والمجاز:

لقد راعى الأصوليُّون في عملية الوَضْع نوعيةَ الواضع في الاستعمال الحقيقي - فقسموا الحقيقةَ على هذا الأساس - فإنهم راعَوْا كذلك نوعَ التخاطب في الاستعمال المجازي، فقسموا المجاز إلى ما يقابل أقسام الحقيقة: مجاز لغوي، وشرعي، وعُرْفي، كما تنوَّعت الحقيقة.

**تابع مفهوم علم البيان والحقيقة والمجاز**

ويشير القَرَافي إلى أقسام المجاز فيقول: وهو ينقسم بحسب الوضع إلى أربعة مجازات: لغوي؛ كاستعمال الأسَد) في (الرجل الشجاع، وشرعي؛ كاستعمال لفظ الصلاة) في (الدعاء، وعُرفي عام؛ كاستعمال لفظ الدابة) في (مطلق ما دَبَّ، وعُرفي خاص؛ كاستعمال لفظ (الجوهر) في (النفيس

وعلى هذا تكون أقسام المجاز كالتالي:

- المجاز اللغوي:

وهو اللفظ المستعمَل في غير ما وُضِع له لغةً لعلاقة مع قرينة مانعة من إرادة المعنى الموضوع له؛ كلفظ (الصلاة)، يستعمله اللغويُّ في العبادة المخصوصة، وليس في الدعاء الذي وُضِع له أصلاً، أو أن تقول: رأيت أسدًا يقود الجيش، فالمعنى: قائدًا كالأسد.

- المجاز الشرعي:

وهو اللفظ المستعمَل في غير ما وُضِع له في اصطلاح الشرع لعلاقة مع قرينة مانعة؛ كلفظ (الصلاة) يستعملُه الشرعي في الدعاء استثناء، وليس في العبادة المخصوصة، كما في قوله تعالى: ﴿ إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ ﴾ (الأحزاب: 56)

- المجاز العُرفي العام:

وهو اللفظ المستعمَل في غير ما وُضِع له، لمناسبة وعلاقة عُرفية عامة؛ كلفظ (الدابة) مستعمَلاً في الإنسان البليد، أو في كل ما يدب على الأرض، بعد استقراره عُرفًا على ذوات الأربع.

- المجاز العُرفي الخاص:

وهو اللفظ المستعمل في غير ما وُضِع له، لمناسبة أو علاقة عُرفية خاصة، كلفظ (الحال) يستعمله النحويُّ في إعراب الكلمة، لا فيما يكون عليه الإنسانُ من خير أو شر

علامات الحقيقة والمجاز:

ذكَر الأصوليون أن الفَرْق بين الحقيقة والمجاز إما أن يقعَ بالنقل عن أئمة اللغة، أو بالاستدلالِ بالعلامات المعتبر فيها شيوعُ الاستعمال، ومن ذلك ما يلي:

- النقل عن أهل اللغة:

وذلك بأن يذكرَ لنا أهلُها أن اللفظ حقيقةٌ في استعمالٍ ما، مجازٌ في غيره، والمقصود بأهل اللغة أئمتُها وعلماؤها الذين يتحرَّوْن التغيُّر الدلالي للألفاظ، ويحاولون التوصل إلى الاستعمال

رابط الموضوع: <https://www.alukah.net/sharia/0/75170/#ixzz6PU5bEXfM>

**تابع مفهوم علم البيان والحقيقة والمجاز**

الأسبق زمنًا، وهو ما يسمى بأصل الوَضْع، أو الحقيقة اللغوية الوَضْعية عند الأصوليين، ثم يبحثون ما يطرأُ على الدلالات بعد ذلك من تغيُّر، توسيعًا أو تضييقًا أو انتقالاً، فإذا شاعت الدلالاتُ الجديدة في الاستعمال سُمِّيت بالحقائق العُرفية؛ فلفظ السماء يدل حقيقةً على كل ما علا، ومنه السماء المعروفة، ثم سمي به المطر مجازًا، وعلاقة المجاورة واضحة بين المدلولين، ويبدو أن هذا الاستعمالَ قد كُتِب له الشيوع، حتى تجوَّزت العرب إلى إطلاقه على مواقعِ سقوط المطر، فقالوا: ما زلنا نطأ السماءَ حتى أتيناكم؛ أي: ما زِلْنا نطأ مواقع المطر

وقد نص الأصوليون على النقلِ عن أهل اللغة في التمييز بين الحقيقة والمجاز؛ لأن معظم ألوان التغيير الدلالي - ومنها المجازات المنقولة الشائعة الاستعمال - لا يُدرِكها إلا ذو البصر باللغة وخصائصها، ولا تتضح إلا بالبحثِ والدراسة.

- تبادر المعنى إلى الفهمِ مع انتفاء القرينة:

ذلك أننا إذا سمِعْنا أهلَ اللغة يعبِّرون عن معنى واحد بعبارتين، ويستعملون إحداهما بقرينةٍ دون الأخرى، عرَفْنا أن اللفظَ حقيقة في المستعمل بلا قرينة، مجازٌ في المستعمل مع القرينة، مثل: (رأيت الأسد) يفهم منه الحيوان المخصوص دون قرينة، ولا يُفهَم منه الرجلُ الشجاع إلا بقرينة.

- الاشتقاق:

فاللفظ المستعمَل في الحقيقة يُشتَق منه الفعل واسم الفاعل والمفعول، والمستعمل مجازًا لا يرِد فيه هذا الاشتقاق، ومثاله لفظ: (الأمر)؛ فهو حقيقةٌ في القول الدال على طلب الفعل، مجازٌ في الدلالة على الشأن؛ ولذلك تتصرف الحقيقة، فيقال: أمَر بأمر، فهو آمِر، وغيره مأمور بكذا، ولا يحصل ذلك الاشتقاقُ في لفظ (الأمر) الدالِّ على الشأن.

- اختلاف صيغة الجمع:

وهي علامةٌ للتفريق بين مدلولاتِ الكلمة الواحدة؛ فلفظ الأمر بمعنى القولِ الدال على الطلب يُجمَع على أوامرَ، أما الدالُّ على الشأن فيُجمَع على أمور، وقد عدَّها الأصوليون علامةً للتفريق بين الحقيقة والمجاز.

**اختلاف العلماء حول وجود المجاز في اللغة والقرآن**

لعلنا نتذكر حديث البلاغيين العرب ومناقشاتهم الطويلة، لأمثلة دالة على وجود المجاز في اللسان العربي وإفراده بالتصنيف، كما فعل أبو عبيدة معمر بن المثنى المتوفى سنة (210هـ) في كتابه مجاز القرآن، وعز الدين بن عبد السلام المتوفى سنة (660هـ) من الشافعية في كتابه (الإشارة إلى الإيجاز في بعض أنواع المجاز)، كما أشار ابن قتيبة في وقت مبكر إلى قضية الطعن في القائلين به في القرآن الكريم، قائلا:

"وأما الطاعنون على القرآن بالمجاز فإنهم زعموا أنه كذب، لأن لجدار لا يريد، والقرية لا تسأل، وهذا من أشنع جهالاتهم، وأدلها على سوء نظرهم وقلة أفهامهم، ولو كان المجاز كذبا، وكل فعل ينسب إلى غير الحيوان باطلا، كان أكثر كلامنا فاسدا، لأنا نقول: (نبت البقل) و(طالت الشجرة)، و(أينعت الثمرة)، و(رخص السعر)". وذلك ما زكاه الجرجاني بقوله: "ومن قدح في المجاز، وهم أن يصفه بغير الصدق فقد خبط خبطا عظيما، ويهدف لما لا يخفى"، وقد رفض الظاهرية القول بالمجاز في القرآن رفضا جازما، إلا أن يثبت بدليل من القرآن نفسه، لأن مُوّقّف الأسماء الذي هو الله تعالى، له أن يسمي ما شاء بما شاء، ولا يسمى هذا كذبا كما قال بعضهم، "بل هو الحق بعينه، لأن الحق هو ما فعله تعالى، والباطل ما لم يأمر به، أو لم يفعله" وقد رفض ابن حزم أن يكون النقل عند حدوثه من الله تعالى كذبا، كما ذهب إلى ذلك الجازمون برفضه فقال: "وإنما يكون كاذبا من نقل منا اسما عن موضوعه في اللغة إلى معنى آخر، يلبس به بلا برهان، فهذا هو الكاذب الآفك الآثم. وكذلك لو اصطلح اثنان على أن يسميا شيئا ما اسما ما- مخترع من عندهما أو منقول عن شيء آخر- يتفاهما به، لا ليلبسا به فلا كذب في ذلك، فإذا جاز هذا بيننا، فهو للذي يلزم للجميع أن يعبدوه ويطيعوه ما أمكن. وهو بذلك تعالى أولى. ومن هؤلاء الرافضين للمجاز نذكر أبا مسلم الأصفهاني من المعتزلة، وابن تيمية، وبعض الشافعية، وقسم من المالكية. وقد ارتكزت حجة هؤلاء في الرفض بكون المجاز أخو الكذب، والقرآن منزه عنه، ثم إن المتكلم لا يعدل عن الحقيقة إلى المجاز إلا إذا ضاقت به الحقيقة، أو عجز عن التعبير بها فيستعير، وذلك محال على الله تعالى.يقول ابن تيمية: "ولكن المشهور أن الحقيقة والمجاز من عوارض الألفاظ. وبكل حال فهذا التقسيم هو اصطلاح حادث بعد انقضاء القرون الثلاثة، لم يتكلم به أحد من الصحابة، ولا التابعين لهم بإحسان، ولا أحد من الأئمة المشهورين في العلم، كمالك والنوري والأوزاعي وأبي حنيفة والشافعي، بل ولا تكلم به أئمة اللغة والنحو، كالخليل وسيبويه وأبي عمرو بن العلاء ونحوهم..وإنما هذا اصطلاح حادث، والغالب أنه كان من جهة المعتزلة ونحوهم من المتكلمين". وقد اتبع الشنقيطي ابن تيمية في رفضه للمجاز في كتاب سماه (منع جواز المجاز في المنزل للتعبد والإعجاز) معضدا رأيه بما قاله أبو إسحاق الاسفراييني وابن تيمية وغيرهما من المنكرين لوجود المجاز في اللسان العربي، وانتهى إلى إبطال تقسيم الألفاظ إلى ثنائية الحقيقة والمجاز قائلا:"هذا التقسيم لا حقيقة له، وليس لمن فرق بينهما حد صحيح يميز به بين هذا وهذا.

**مفهوم التشبيه في البلاغة العربية**

**التشبيه: إلحاق أمر بأمر في وصف بأداة لغرض ، والأمر الأول يسمى المشبَّه، والثاني المشبَّه به، والوصف وجه الشبه، والأداة الكاف، أو نحوها.**

**نحو: العلم كالنور في الهداية؛ فالعلم مشبَّه، والنور مشبَّه به، والهداية وجه الشبه، والكاف أداة التشبيه**

 قوله: إلحاق أمر بأمر، فيه ملحق وملحق به.وقوله: في وصف، فلا بد أن يكون هناك وصف جامع.وقوله: بأداة، وهي أداة التشبيه؛ كـ "الكاف، وكأن"، وما أشبه ذلك.وقوله: لغرض؛ أي: لغرض من أغراض التشبيه، كما إذا قلت: فلان كالبحر، أردت كثرة الكرم وسعته. فلا بد من غرض، وستأتي - إن شاء الله - أغراض التشبيه إذن: للتشبيه أربعة أركان: مشبَّه، ومشبَّه به، وأداة تشبيه، ووجه الشبه.

وهذا إذا ذكرت الأركان الأربعة، وهو أضعف أنواع التشبيه.

**ويتعلق بالتشبيه ثلاثة مباحث: الأول في أركانه، والثاني في أقسامه، والثالث في الغرض منه.**

**المبحث الأول: في أركان التشبيه:(أركان التشبيه أربعة): المشبَّه، والمشبَّه به، (ويسميان: طرفي التشبيه)، ووجه الشبه، والأداة.ووجه الشبه هو الوصف الخاص الذي قصد اشتراك الطرفين فيه؛ كالهداية في العلم والنور.وأداة التشبيه هي اللفظ الذي يدل على معنى المشابهة؛ كالكاف، وكأن، وما في معناهما، والكاف يليها المشبه به، بخلاف كأن، فيليها المشبه، نحو:**

**كأن الثريا راحة تشبر الدجى ♦♦♦ لتنظر طال الليل أم قد تعرَّضا**

**"وكأن" تفيد التشبيه إذا كان خبرها جامدًا، والشك إذا كان خبرها مشتقًّا، نحو: كأنك فاهم.**

 إذن: أركان التشبيه أربعة: المشبه، والمشبه به - ويسميان طرفي التشبيه - وأداة التشبيه، ووجه الشبه، وهو الوصف الخاص الذي قصد اشتراك الطرفين - المشبه والمشبه به - فيه؛ كالهداية في العلم والنور في قوله: العلم كالنور في الهداية.

**الخاتمة**

إنّ علم البيان في الأسلوبيّة، يأخذ تسمية أخرى، هي (علم الصّورة، الفنيّة البلاغيّة)، فقد نُقل البيان، من أقسامه البلاغيّة إلى مصطلحٍ جديد باللغة المعاصرة، فما كان يُسمّى "علوماً بلاغيّة بيانيّة قديمة" بات يُسمّى "صورةً فنيّة" تجمع فنون البيان الأربعة، ولكن بمستوياتٍ متطوّرة، وقد كان البيان يبحث في السّابق عن الوضوح والمقاربة والإصابة والإبانة، لكنّ البيان في الأسلوبيّة بات صورةً فنيّةً تبحثُ عن الغموض والإبهام والرموز، ثمّ إقحام المقاييس النفسيّة والوجدانيّة وتمكين المعنى في نفس المتلقّي مع بثّ العاطفة في كلّ جزءٍ من أجزاء النّصّ.

وتجدر الإشارة إلى أنّ مصطلح "الصورة" قد وجد في القديم، إلا أنّه لم يكن بالمفهوم الذي استقرّ عليه في العصر الحديث، وقد ورد في تعريفات الجرجانيّ، والجاحظ والقرطاجيّ، قال الجرجاني في تعريف الصورة: " واعلم أن قولنا الصورة هو تمثيل وقياس لما نعمله بعقولنا على الذي نراه بأبصارنا".

وموضوع الحقيقة والمجاز باب واسع ومتشعب، تتداخل فيه العقيدة مع الأحكام الشرعية واللغوية، مما يجعل البحث فيه محفوفا بكثير من الصعوبات، إن لم نقل الخطورة، وخصوصا عندما يكون مجال البحث هو القرآن الكريم (تأويل آيات الصفات مثلا) والحديث النبوي الشريف. ومع هذا فهو مبحث دلالي لتنشيط عملية التأويل، وفتح آفاق جديدة رحبة لمستعملي اللغة قصد استيعاب المتجدد من المعاني فيها، واحتواء جميع أصناف المتخاطبين بها، ولذلك اعتبره علماء العربية سنة من سنن اللسان العربي، وعادة من عادات المتكلمين به، فضلا عن كونه مجالا لتنمية العربية، ولاسيما بالمصطلحات العلمية، وأسماء المخترعات الحديثة. ولعل فيما أثبته الزمخشري (تـ 538هـ) في معجمه (أساس البلاغة) من ضروب المجاز يعطي صورة دقيقة لأثر المجاز في نمو العربية عن هذا الطريق، وفي عمله هذا تنبيه لجانب من جوانب النمو والتوسع اللغوي، فضلا عما يضفيه من جمال في التعبير بما يروق للنفس ويزيد من قوتها.

**المصادر و المراجع**

1-بدوي طبانة، علم البيان، دراسة تاريخية فنية في أصول البلاغة العربية، مكتبة الأنجلومصرية.

2- عمر أوكان، اللغة و الخطاب، إفريقيا الشرق، الدار البيضاء، المغرب، 2001، ص: 124 .

3- سعيد الحنصالي، الاستعارات و الشعر العربي الحديث، ط1، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، المغرب

2008، ص: 76 .

4- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، السلسلة الأدبية للأنيس، موفم للطبع و النشر، الجزائر، 1991 ،  ص: 253 .

5- عبد العزيز عتيق علم البيان ، دار النهضة للنشر بيروت